

# مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

**الجلسة ٧٤١٧**

الثلاثاء، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد دولاتر | (فرنسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | الأردن | السيدة قعوار |
| | إسبانيا | السيد غونثاليث دي ليناريس بالو |
| | أنغولا | السيد غاسبار مارتينس |
| | تشاد | السيد شريف |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | الصين | السيد وانغ مين |
| | جمهورية فنـزويلا البوليفارية | السيد راميريث كارينيو |
| | ليتوانيا | السيد باوبليس |
| | ماليزيا | السيدة عدنين |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ويلسون |
| | نيجيريا | السيد ساركي |
| | نيوزيلندا | السيد ماكلاي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بريسمان |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



1508509 (A)








افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقرّ جدول الأعمال.

**الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية يقدمها السيد سيري إلى مجلس الأمن بصفته المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره بحرارة على ما قدمه من خدمة ممتازة. ويعرب المجلس عن الامتنان له ويتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

**السيد سيري** (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم بحرارة، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة. كانت السنوات السبع الماضية تجربة استثنائية بالنسبة لي ستبقى تلازمني بقية حياتي. وإنني أقرّ بكل تواضع وامتنان بالفرصة الفريدة التي أتيحت لي.

(تكلم بالإنكليزية)

أقدم إلى المجلس اليوم إحاطة إعلامية في ظل شهر آخر اجتاحته الوحشية التي ما زالت تتسبب في معاناة بشرية هائلة في جميع أنحاء المنطقة. وبما أن هذه ستكون آخر إحاطة إعلامية، أعتزم التركيز على ولايتي، فيما أسلّم بطبيعة الحال بأن الصراع العربي الإسرائيلي يتأثر بالأحداث المأساوية في المنطقة.

ستحتاج الشواغل الأمنية الإسرائيلية إلى المعالجة بشكل جدي في أي اتفاق سلام. ومع ذلك، فإن إغفال التوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين والعالم العربي برمته – وقد حذرتُ المجلس مراراً وتكراراً من أننا ربما نتجه في هذا الاتجاه – سيكون بمثابة صب المزيد من الزيت على النيران الإقليمية. وعلى العكس من ذلك، فالتقدم الحقيقي في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً في تحسين الأمن الإقليمي وتعزيز القوى المعتدلة في المنطقة. وفي هذا الصدد، لا تزال مبادرة السلام العربية تحمل في ثناياها إمكانية تطبيع إسرائيل لعلاقاتها مع العالم العربي والعالم الإسلامي على نطاق أوسع، بدلاً من عزل نفسها.

اسمحوا لي أولاً إحاطتكم علماً بإيجاز بالمستجدات الهامة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قبل مشاطرتكم بعض الأفكار ما قبل الرحيل استناداً إلى سبع سنوات من الخبرة، والتي قد يود المجلس أن ينظر فيها.

في ١٧ آذار/مارس، أُجريت انتخابات عامة في إسرائيل. ونهنئ رئيس الوزراء نتنياهو وحزب الليكود على الفوز بأكبر عدد من المقاعد، وأشير إلى أن الرئيس ريفلين قد كلفه بتشكيل الحكومة المقبلة، وهي عملية قد تستغرق عدة أسابيع. ومع ذلك، يساورني بصراحة قلق إزاء العديد من البيانات المتشددة المقدمة في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية، ولا سيما الملاحظات التي أدلى بها رئيس الوزراء والتي تثير شكوكاً جدية بشأن التزام إسرائيل بالحل القائم على وجود دولتين. وأحث الحكومة الإسرائيلية على اغتنام فرصة الولاية الجديدة لتبرهن بسرعة بالأقوال، والأهم من ذلك بالأفعال، على ذلك الالتزام.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، اتخذ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية مجموعة من القرارات، بما في ذلك ”وقف جميع أشكال التنسيق الأمني نظراً لعدم وفاء إسرائيل المنهجي والمتواصل بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الموقعة.“

وبينما نشير إلى أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ستقدم خلال ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار، فإن التنسيق الأمني مستمر حتى الآن. وربما يكون لهذه الخطوة نتائج بعيدة الأثر وهي تشكل، إلى جانب انضمام الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية اعتبارا من ١ نيسان/أبريل، علامة أخرى قوية على تصميم الفلسطينيين على عدم العودة إلى الوضع الراهن.

ونحن لا يمكننا أن نهرب من الواقع. فثمة إمكانية حقيقية لأن يكون إنهاء التنسيق الأمني الفلسطيني مع إسرائيل المسمار الأخير في نعش اتفاقات أوسلو. ومع ذلك، لا يزال هناك متسع من الوقت أمام الطرفين لإنهاء حلقة الإجراءات والإجراءات المضادة التي تؤدي إلى نتائج عكسية.

وفي ظل احتجاز إسرائيل للإيرادات الضريبية الفلسطينية للشهر الثالث على التوالي، والتي تبلغ الآن ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار، تزداد الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية عمقا. ونحن نشعر بقلق بالغ لأنه، على الرغم من الإعلان عن ميزانية تقشفية لعام ٢٠١٥، فقد لا يسمح هذا التضميد المؤقت للحالة ببقاء السلطة الفلسطينية. وما أقدمت عليه إسرائيل يمثل انتهاكا لبروتوكول باريس الملحق باتفاقات أوسلو. وندعو إسرائيل مجددا إلى إلغاء قرارها على الفور.

وفي غزة، لا تزال أزمة مالية مدمرة بنفس القدر، ذات صلة بعدم إحراز تقدم في إصلاح الخدمة المدنية، تؤدي إلى تصعيد التوترات. وقد مرت خمسة أشهر تقريبا منذ أن يسرت الأمم المتحدة صرف دفعة مالية لأسباب إنسانية للموظفين المدنيين في غزة. ولا يسعني إلا أن أشعر بأنه ربما تكون هناك حاجة مرة أخرى إلى بادرة كهذه للحفاظ على الشروط الدنيا للاستقرار لحين معالجة الطرفين للمسألة الأساسية.

وفي هذا الصدد، أرحب بالزيارة الثانية لرئيس الوزراء الحمد الله إلى غزة في هذا الأسبوع، وأثني على جهوده المتواصلة لإيجاد حلول لهذه المسألة وغيرها من المسائل الحاسمة، الأمر الذي من شأنه تيسير تولي الحكومة لمسؤوليتها الشرعية في غزة. وأرحب أيضا بإعلان الرئيس عباس وحركة حماس في الأسبوع الماضي عن دعمهما لخريطة الطريق السويسرية المتعلقة بإعادة إدماج وإصلاح القطاع العام في غزة. وأود أن أشكر سويسرا على جهودها الحثيثة بشأن هذه المسألة وأحث على سرعة تنفيذ خريطة الطريق.

بينما تستمر الحالة المروعة في غزة، فإن هناك بعض العلامات على التقدم. فآلية إعادة إعمار غزة تحقق إنجازات فعلية، وإن لم تكن كافية. وحتى ٢٣ آذار/مارس، كان قد جرى معالجة ملف المآوي المتضررة بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا من خلال الآلية، حيث حصل أكثر من ٦١ ٠٠٠ فرد على مواد بناء لتنفيذ الإصلاحات اللازمة في منازلهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآلية جاهزة للتصدي لمهمة إعادة البناء الواسعة النطاق. وتمت الموافقة على أكثر من ٤٠ مشروعا لجهات دولية وللقطاع الخاص ويجري بالفعل تنفيذ خمسة منها، بما في ذلك أول مشروع إسكاني قطري كبير لبناء ١ ٠٠٠ وحدة سكنية. وأقدر استعداد إسرائيل لتيسير هذه العملية. ومن ثم، أشجع جميع الشركاء الدوليين على الإحاطة علما بأن الآلية تقوم بعملها وعلى المشاركة الكاملة في إعادة بناء غزة، تمشيا مع تعهداتهم في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

لا تزال الحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، متوترة. وقد أبلغنا في كل إحاطة إعلامية شهرية تقريبا خلال السنوات السبع الماضية عن حدوث تطورات سلبية. ويشمل ذلك وقوع خسائر في الأرواح وإصابات نتيجة المظاهرات والعنف المجتمعي، والذي غالبا ما يكون المستوطنون الإسرائيليون طرفا فيه، وعمليات البحث والاعتقال إسرائيلية. وأبلغنا أيضا عن وقوع حوادث أمنية، بما في ذلك وعلى نحو متزايد، الهجمات التي ينفذها أشخاص يعملون بمفردهم أو من

يُسمون ”ذئاب وحيدة“. ويدين الأمين العام، وكذلك أنا، أعمال الإرهاب بشدة. وإنني لست بحاجة إلى تقديم تفاصيل لأفيد بأن هذا الشهر لا يختلف عن غيره من الشهور التي غطتها الإحاطات الإعلامية السابقة، بما في ذلك أعمال هدم المنازل – وهي اتجاه آخر مثير للقلق. فالأرقام تخفي أحيانا الواقع المرير المتمثل في ترسيخ الاحتلال والذي يؤدي إلى تزايد اليأس.

كما أننا لم نتوان عن إبلاغ المجلس بالتطورات الأكثر إيجابية، لا سيما في ما يتعلق ببناء الدولة الفلسطينية وتخفيف التدابير التقييدية الإسرائيلية. فبعد نزاع طال أمده، تم أخيرا إيصال إمدادات المياه إلى بلدة روابي، مما سمح للأسر بالشروع في الانتقال إلى هذه البلدة الفلسطينية العصرية التي تقع بالقرب من رام الله. وأرحب أيضا بالخطوات الإسرائيلية الأخيرة لتخفيف بعض القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية وغزة. وكل ما أتمناه أن يكون بوسعي أن أنقل هذه الأنباء الإيجابية بصورة منتظمة، وأحث إسرائيل على توسيع نطاق هذه المبادرات الهامة.

وليس من المستغرب استمرار التخطيط للمستوطنات والأنشطة الاستيطانية أيضا في هذا الشهر، على الرغم من معارضة المجتمع الدولي بالإجماع لذلك. فوفقا للمنظمة غير الحكومية الإسرائيلية ”السلام الآن“، زاد عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤– أي خلال ستة من أعوامي السبعة في منصب المنسق الخاص – زيادة مطردة بنحو ١٦ في المائة ليصل عددهم إلى ما مجموعه ٥٥١ ٥٠٠ نسمة – أي أكثر من نصف مليون شخص. وجرى إنشاء نحو ١٦ ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال تلك الفترة.

والأنشطة الاستيطانية غير القانونية لا يمكن ببساطة أن تتماشى مع الهدف المتمثل في التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، وربما تقضي على أي إمكانية للتوصل إلى السلام استنادا إلى نموذج دولتين لشعبين. وأنا لا أعرف بصراحة ما إذا كان الأوان قد فات بالفعل. ولا يمكن توفير الشروط الدنيا لاستعادة الثقة من دون اتخاذ الحكومة الإسرائيلية الجديدة لخطوات ذات مصداقية لتجميد الأنشطة الاستيطانية.

اسمحوا لي، في هذه الإحاطة الإعلامية الأخيرة، أن أعبر عما يجول بخاطري وأنا أترك منصبي.

لدى تركي لهذا المنصب، لا يسعني إلا أن أعرب عن شعور طاغ بأنني كنت جزءا من عملية سلام، يجري فيها ركل علبة على طريق لا نهاية له. فخلال السنوات السبع الماضية، لم تسفر ثلاث مبادرات للسلام قادتها الولايات المتحدة عن نتائج حاسمة ولم تُقربنا بأية صورة من وضع الأساس السياسي المطلوب بصورة ملحة لبناء دولة فلسطينية في إطار الحل القائم على وجود دولتين. وهذا هو السبب في أن التقدم الملحوظ الذي تحقق في بناء الدولة الفلسطينية، والذي بُذلت جهود حثيثة لتحقيقه بقيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء السابق فياض، قد بدأ يتحول إلى عدم نجاح. وعلاوة على ذلك، فقد أعقب كل جولة من جولات المفاوضات الثلاث التي توقفت اندلاع حروب في غزة، تاركة القطاع مدمرا بعد مرور سبعة أشهر على الحرب الأخيرة، كما لاحظت خلال زيارتي الأخيرة.

وفي مسعى للحيلولة دون الانزلاق إلى الصراع مجددا، دعوت علنا إلى وضع استراتيجية جديدة تعطي الأولوية لغزة. وفي دعوتي إلى ذلك، أود أن أكون واضحا: إنني لا أعني ”غزة وحدها“. فلا أنا ولا الأمم المتحدة يمكن أن ندعم مطلقا استراتيجية تسعى إلى فصل غزة عن الضفة الغربية. وتركيز الدعم على غزة يجب أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتصدي لعملية السلام الأوسع.

وإعطاء الأولوية لغزة يعني أننا ندرك أنه لا يمكننا أن نأمل في لم الشتات المبعثر لاستراتيجية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية الممزقة، مع ترك غزة على حالها. وهذا يعني أنه

لا يمكننا أن نأمل في ركوب قطار السلام مرة أخرى في الضفة الغربية والوصول إلى غزة باعتبارها محطة أخيرة. وهذا يعني أنه يجب علينا إصلاح الأحوال في غزة – أو على الأقل تحقيق الاستقرار فيها – لكي لا نقوم بإعادة بنائها للمرة الثالثة ثم نراها مدمرة مرة أخرى، وحتى لا تؤدي إلى وقف جهود السلام التي تهدف إلى تجسيد رؤية الدولتين المنشودة منذ أمد بعيد: إسرائيل تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة فلسطين الواحدة والموحدة. وإعطاء الأولوية لغزة يعني، في نظري، تحقيق أربعة أهداف رئيسية على وجه السرعة.

أولا، نحن بحاجة إلى وقف إطلاق نار أكثر استقرارا تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني. وقد دعوت إلى إعلان هدنة من أجل إعادة البناء: تجميد جميع الأنشطة العسكرية فوق الأرض وتحتها خلال إطار زمني مدته من ثلاث إلى خمس سنوات على الأقل. وسيتيح ذلك متسعا من الوقت ويوفر للجهات المانحة الثقة للشروع في عملية التعمير المتسارعة والواسعة النطاق التي تحتاج إليها غزة أشد الاحتياج: مشاريع كبيرة للبنية التحتية، بما في ذلك الإسكان؛ وخط لأنابيب الغاز من أجل توليد الطاقة الرخيصة؛ ومحطة لتحلية المياه لحل مشكلة نقص المياه المزمنة. وبعد تلبية هذه الاحتياجات الفورية، تتمثل الخطوة التالية في دراسة توفير بوابة إلى العالم من خلال ميناء بحري.

ثانيا، لا يمكن لهذه الهدنة أن تكون مستدامة إلا إذا تحرك الفلسطينيون نحو المصالحة الحقيقية. وذلك لم يحدث بعد. ومن الواضح أنه لن يكون بالأمر الهين. ولكن ما البديل؟ إن تمكين حكومة الوفاق الوطني من الاضطلاع بدورها القيادي في غزة هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وتتمثل الخطوات الأساسية التالية في وضع جميع المعابر في غزة تحت سيطرة حكومة الوفاق وإصلاح الخدمة المدنية.

ثالثا، يتعين فتح جميع المعابر في غزة بصورة أكبر لدعم حرية حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك لإعادة وصل القطاع بالضفة الغربية والسماح بالتصدير.

ورابعاً، يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لتوفير الدعم الكامل لحكومة الوفاق الوطني سياسيا وماليا. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات بشأن الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القاهرة لدعم إعادة الإعمار في غزة. وتتطلب أي استراتيجية جديدة لغزة مشاركة جميع أصحاب المصلحة. ويحدوني أمل كبير أن تسمح الظروف قريبا لمصر بمواصلة القيام بدورها الهام، بما في ذلك باستئناف المحادثات المتوقفة لوقف إطلاق النار وتشجيع المصالحة الفلسطينية.

ويمكنني أن أقول بصدق إن غزة كانت دائما من بين الأولويات العليا للأمم المتحدة، ولي شخصيا. فخلال كل أزمة، كانت الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المشاركة الشخصية للأمين العام، في الصدارة من أجل وقف القتال.

كما أود هنا أن أشكر أسرة الأمم المتحدة في الميدان، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على دورها الذي لا غنى عنه في عملية الإصلاح في أعقاب الدمار، وعلى اضطلاعها بأعمال هامة في مجال التنمية والعمل الإنساني. والحقيقة الجلية هي أن، بالرغم من جميع الجهود المبذولة، تمثل غزة اخفاقنا الجماعي، وسكان غزة ما زالوا يعانون من العواقب.

وثمة درس آخر من الدروس المستفادة عقب مرور سبع سنوات ونشوب ثلاثة حروب هو أن عملية السلام في الشرق الأوسط استنفدت أساسا في ثلاثة مسارات مترابطة ومتعارضة وهي: مفاوضات السلام، وقطاع غزة، والأمم المتحدة. والتفاعل بين هذه المسارات الثلاثة أسفر عن نتائج خطرة – بإمكاني القول إن الأزمة الكبرى حتى الآن هي إمكانية توصل جهودنا المشتركة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وكما أشرت في الإحاطات الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس منذ أيار/مايو ٢٠١٢، فإن الطرفين يتجهان صوب نتيجة لا يسعني إلا أن أصفها بأنها واقع الدولة الواحدة.

إذ لا يبدو أن الطرفين في هذه المرحلة على استعداد لاستئناف المفاوضات، وينبغي لنا ألا ندفعهما للعودة إلى طاولة المفاوضات. إذا كنا حقا نعتقد أنهما يواصلان السعي إلى تحقيق دولتين متجاورتين تعيشان في سلام وأمن، لكنهما غير قادرين بذاتهما في هذه المرحلة على الاتفاق على إطار عمل مجد لاستئناف المفاوضات، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بجدية في تقديم ذلك الإطار للمفاوضات، بما في ذلك معالم ذلك الإطار، تحقيقا لتلك الغاية. قد يكون ذلك السبيل الوحيد للحفاظ على الهدف المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين في ظل الظروف الراهنة.

إن إحلال السلام مسؤولية الأطراف المتنازعة في المقام الأول، ولكن تلك الحقيقة لا يمكن أن تعفي المؤسسات الدولية من مسؤولياتها. وقد أخفقت المجموعة الرباعية، من جانبها، إلى حد كبير في الارتقاء لمستوى التوقعات، بالرغم من أن الجهود التي بذلت مؤخرا لتنشيط دورها، بما في ذلك من خلال تعزيز دور أصحاب المصلحة الإقليميين، قد يكون لها تأثير إيجابي. وتظل مسؤولية المجلس الرئيسية الاضطلاع بدوره في وضع هيكل جديد للسلام بغية حل التراع بعد طول انتظار. والقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يجسد مبدأ الأرض مقابل السلام، مضى عليه ما يقرب من نصف قرن. وخلال فترة عملي – في السنة الأولى من فترة عملي تحديدا، – اتخذ المجلس قرارين فقط بشأن إسرائيل وفلسطين، ولا يقدم أي من القرارين استراتيجية. ألم يحن الوقت ليضطلع المجلس بدور ريادي؟

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لتفاني العديد من موظفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذين ما كان لي بدون جهودهم أن اضطلع بعملي. وإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن خالص امتناني لمجلس الأمن وللأمين العام على كل الدعم الذي تلقيته خلال هذه السنوات الحافلة بالأحداث. وما كان لي الاضطلاع بمهمتي دون مساندهم القوية، وعلى وجه الخصوص، دون دعمهم للحفاظ على التواصل – بوصفي مبعوث السلام الوحيد الدائم في الميدان – مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك، إن اقتضى الأمر، مع الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل حركة حماس. إن التواصل الموجه لتحقيق أهداف مع أولئك المحاورين أمر أساسي لأي مبعوث يسعى لتحقيق السلام في نزاع معقد ومعاصر.

وأخيرا، أتمنى لخلفي، السيد نيكولاي ملادينوف، كل النجاح في التعامل مع هذه البيئة الحافلة بالتحديات التي لا نهاية لها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية، وأؤكد له مجددا امتناننا.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.